الفصل الرابع

من هم يهود الفلاشا؟

هم جماعة من أهل أفريقيا، تدين بشكل من أشكال اليهودية، وهي لا تنتمي الى أي من الكتل اليهودية الكبرى الأشكناز والسفارديم وقد اختلفت بعض الآراء التي قيلت عن أصلهم في خمس نظريات أبرزها:

١-أنهم من نسل الأسباط العشرة المفقودة خاصة سبط دان رحلوا إلى أثيوبيا بين القرن العاشر قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي.

٢- أنهم من نسل يهود هاجروا من مصر في القرن الثاني، والسابع الميلاديين وتزاوجوا من السكان المحليين.

٣- هم يهود هاجروا من اليمن في القرن الثاني الميلادي، وحتى نشوب الحرب بين الملك الأثيوبى النصراني كالب وبين الملك العربي الجنوبي اليهودي هجر المعروف بيوسف ذي نواس في القرن السادس الميلادي.

٤-هم موجات من اليهود فروا خلال فترة مختلفة من مصر و جنوب الجزيرة العربية بين القرن السابع قبل الميلاد والسادس الميلادي، وتزاوجوا واختلطوا بالسكان المحليين.

٥- الفلاشا هم من نسل سبط أجاوا أثيوبيين يتحدثون اللهجة الكوشية ،

تهودوا واتخذوا لأنفسهم شكلاً خاصاً باليهودية وذلك في القرن الرابع و الخامس عشر الميلاديين.

ويسكن الفلاشا في مناطق محددة في أثيوبيا حول بحيرة تانا في شمال غرب أثيوبيا ويسكنون في قرى بدائية وفقيرة صغيرة للغاية خاصة بهم وتضم كل قرية نحو خمسين أو ستين عائلة ليس أكثر، ويعمل رجال الفلاشا في مجال رعي الأغنام، وفي الزراعة ومعظمهم يعملون كأجراء في أرض الغير ويعمل عدد منهم في حرف متعددة كالنسيج والحياكة و صناعة الفخار والحدادة وهي المهن التي تعتبر في الأوساط الأثيوبية متدنية وتنتمي بصورة تقليدية للفلاشا .

تهجير الفلاشا:

يرتبط تاريخ الفلاشا في الذاكرتين العربية والفلسطينية بمنتصف الثمانينات عندما غزوا الأرض الفلسطينية عبر جسور الشحن الجوي التي أقيمت بين تل أبيب وأديس أبابا عبر جنوب السودان ومن خلال التسهيلات التي قدمها نظام الرئيس السوداني السابق جعفر النميري لإتمام عمليات الشحن الجوي لأعداد كبيرة من الفلاشا الذين حطوا في القدس الغربية والأراضي الفلسطينية حيث ساهم جعفر النميري في إتمام أول عملية تهجير للآلاف من الفلاشا أطلق عليها اسم عملية موسى وذلك عام ١٩٨٤.

وتواصلت فيما بعد عمليات تهجير الفلاشا من أثيوبيا إلى الكيان الصهيوني حيث هاجر أكثر من ٢٠ ألفا من الفلاشا في العام ١٩٨٥ في عملية أطلق عليها اسم عملية سبأ وذلك بفضل جورج بوش الأب نائب الرئيس الأمريكي وقتئذ، والذي زار الخرطوم من أجل طمأنة النميري وتأكيد الضمان الأمريكي لنجاح العملية ووافق النميري بشرط عدم توجه الطائرات الأمريكية التي ستنقل المهاجرين إلى تل أبيب مباشرة بل عبر مدينة أخرى .

وعبر مطار مهجور العزازا بشرق السودان بالقرب من مراكز تجمع الفلاشا، تمكنت المخابرات الأمريكية وعملاؤها من تنفيذ العملية ، ونقلتهم الطائرات العسكرية الأمريكية مباشرة إلى مطار عسكري إسرائيلي في منطقة النقب و هكذا لم يف بوش بشرط النميري

وفي الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٩١ يوم السبت المقدس لدى اليهود تمت عملية تهجير كبرى للفلاشا من أثيوبيا إلى تل أبيب ، و أطلق على هذه العملية سليمان ، حيث تم تهجيرما يقرب من أربعة عشر ألف فلاشي أثيوبى بقيادة نائب رئيس الأركان الإسرائيلي العميد أمنون شاحاك في عهد رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق شامير.

بالرغم من أن حكومة إسرائيل لا تعترف بيهودية الفلاشا إلا أنهم ينظرون فى مضاعفة أعداد الفلاشا الأثيوبيين واستجلاب الآلاف منهم ،

فمن الأسباب الرئيسية والحقيقية التي دفعت إسرائيل إلى وضع الخطط لاستجلاب أكبر عدد ممكن من الفلاشا الأثيوبيين السعي لإرساء الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي ومواجهة أي تكاثر ونمو ديموجرافي عربي قد يؤثر على هذا الطابع في المستقبل. فالقضية السكانية لم تعد قضية ثانوية، وخطرها لم يعد بعيد الاحتمال، بل أصبحت خطرا داهما يقرع أبواب المشروع الصهيوني، ويرسم صورة قاتمة لمستقبل هذا المشروع على أرض فلسطين المحتلة.

وقد واجه يهود الفلاشا الكثيرمن مظاهر العداء داخل المجتمع اليهودي العلماني مثل رفض إسكانهم في مناطق معينة،ورفض قبولهم للعمل في وظائف النخبة، كما أن يهود الفلاشا ذهلوا من علمانية المجتمع ورفض غالبية أبنائهم تطبيق الشعائر اليهودية بالرغم من أن الدولة يهودية فى الأساس•

أن معظم أفراد الفلاشا يعانون من الذلة المتزايدة والوحدة القاتلة ورفض رؤساء سبع مستوطنات يهودية استيعاب الفلاشا بداخلها، وصعوبة الحصول على سكن ملائم، كما فقد كهنة الطائفة الفلاشية وضعهم وصلاحيتهم منذ أن هاجروا إلى إسرائيل بسبب عدم الاعتراف بسلطتهم وصلاحياتهم وبسبب اهتزاز أوضاعهم ومكانتهم.

إن فقدان ثقة الفلاشا بالمجتمع المحيط،أصابهم بإحباط نفسي شديد

وما زال الفلاشي بعد هذه السنوات يشعر بالتنكر له و عدم الاعتراف به من قبل اليهود الآخرين والأفراد والسلطات وخاصة تصرفات الحاخامات تجاههم ويعتمد الإسرائيليون استخدام لفظ الكوش، وهي كلمة تعني العبيد في التعامل مع الفلاشا مما يزيد من عمق الهوة الفاصلة بين السادة الإسرائيليين والعبيد الأثيوبيين ومشاكل يعاني منها عدم إيجاد المسكن الملائم لهم وفي هذا الإطار قال رئيس جمعية اليهود القادمين من أثيوبيا: لقد أتينا إلى بلاد السمن والعسل، لكي نشارك بقية أبناء الشعب اليهودي بناء المشروع الصهيوني الكبير، لكننا فوجئنا أن أحدا لا يريدنا هنا وأكد أن اليهود الأثيوبيين يتعرضون لتمييز عنصري واضح من قبل المؤسسات الرسمية وعامة الإسرائيليين، مشيرا إلى أنهم تعاملون معنا باستعلاء لأننا شرقيون ولأننا سود البشرة .

وأشار إلى ازدياد ظاهرة الانتحار في صفوف اليهود الأثيوبيين، إلى جانب الانتحار الجماعي؛ وأرجع هذه الظاهرة إلى انعدام قدرة اليهود الأثيوبيين على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

وأوضحت اليهودية أستير هيرتسوج أن يهود الفلاشا يتم تهجيرهم إلى إسرائيل للعمل في الوظائف المتدنية مثل كنس الشوارع وتنظيف دورات المياه، ويتم التعامل معهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة ليس لهم نفس حقوق اليهود السفارديم (يهود الشرق) أو (الأشكنازيم

)يهود الغرب.

والخوف الذي تبديه الحكومة من أن هؤلاء الأثيوبيين المهجرين قد يكونون غير يهود سيزيد من حدة العنصرية اليهودية البيضاء تجاه يهود الفلاشا؛ لأن الجميع سيخشى التعامل مع المرضى والجوعى وأعربت هيرستوج عن سخريتها من مبررات وزير الداخلية الإسرائيلي الذي أرجع سبب إصراره على تهجير يهود الفلاشا إلى الرغبة في معادلة الميزان الديموجرافي بين العرب واليهود في إسرائيل ، دون النظر إلى آدمية هؤلاء اليهود.

بعد كل تلك المشقة والتعب والهجرة إلى بلد الأحلام فوجئوا بأنهم ليسوا يهوداً، أو هكذا أخبرتهم المؤسسة الدينية في إسرائيل، وأن عليهم بالتالي الدخول في عملية تهويد جديدة قبل أن يقع قبولهم في المجتمع اليهودي؟ .

فكما قررت المؤسسة الدينية عدم الاعتراف بيهوديتهم، قررت المؤسسة الطبية في إسرائيل عدم صلاحية دمائهم، وبناءً عليه جرى إتلاف كميات من الدم كان قد تبرع بها مجموعة من يهود الفلاشا، وذلك بحجة الخوف من مخاطر أن تكون هذه الدماء ملوثة بعدوى مرض الإيدز، وهى عملية تظهر مدى السامية والإخاء التى تتصف به إسرائيل تجاه أبناءها أما بقية الفلاشا فى أثيوبيا فقد بدأوا إضرابهم عن الطعام

في معسكرهم في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، ويعبر الفلاشا بالإضراب عن احتجاجهم على طول فترة انتظارهم للترحيل إلى إسرائيل ويقول مسئولون إسرائيليون انه سيسمح لهم بالسفر بنهاية عام ٢٠٠٧ ويعتقد أعضاء المجموعة أنه بإضرابهم عن الطعام سيجبرون المسئولين الإسرائيليين على التحرك بسرعة وقد شكا الفلاشا من ظروف معيشتهم في رسالة أرسلوها إلى الحكومة الإسرائيلية قالوا فيها : لقد عانينا في السنوات الثماني الأخيرة في أديس أبابا اننا نواجه مجاعة كبرى وهؤلاء هم جزء من ٢٠ ألفا من يهود الفلاشا لا زالوا يقيمون في أثيوبيا.

<u>صهيون</u>

صهيون بالعبرية : معناها الحصن وهو واحد من التلين الذين كانت تقوم عليهما مدينة أورشليم القديمة حيث أسس داود عاصمته الملكية. مر ذكر صهيون لأول مرة في العهد القديم كمنطقة قام عليها حصن لليبوسيين وقعت لاحقا في يد العبرانيين لتتحول لمدينة داود .

في العهد القديم ورد اسم صهيون غالبا للحديث عن أورشليم بمجملها بينما في زمن المكابيين عرفت صهيون بأنها الرابية التي يقوم عليها هيكل سليمان فقط وليس مدينة أورشليم بكاملها صهيون أو جبل

صهيون (جبل النبي داود) في اليهودية هي مكان سكنى يهوه (الله) وستكون مركز خلاصه المسيحاني، وبالنسبة لليهود فإن صهيون هي وطن العبرانيين ورمزاً لآمالهم القومية، ومن هذه الكلمة جاء مصطلح الصهيونية أما الرستفارية، راستا، أو الحركة الرستفارية، هي الديانة التي تقبل الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول، الإمبراطور السابق لأثيوبيا، كتجسيد للرب والذي يطلقون عليه اسم جاه كما يراه متبعوا تلك الديانة كجزء من الثالوث المقدس بوصفه المسيح المذكور في الإنجيل الاسم رستفاري يأتي من راس وتعني الرأس وهو اللقب الأثيوبى المعادل لمرتبة دوق والجزء الثاني هو تافاري ماكونين، اسم قبل التتويج للامبراطور هيلاسيلاسي الأول.

نشأت الحركة في جامايكا بين الطبقات العاملة والمزارعين السود في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي ١٩٣٠، والتي نشأت من تأويل لنبوءة إنجيلية تقوم في جزء منها على حالة هيلا سيلاسي بوصفه الحاكم الأفريقي الوحيد في ذلك الوقت على دولة مستقلة تماماً، وألقابه كانت ملك الملوك وسيد السادة وبحلول عام ٢٠٠٠ أصبح هناك مليون راستفاري من أتباع الديانة الرستفارية حول العالم، بالإضافة إلى أن تعداد ما نسبته ٥ ـ ١٠ % من الشعب الجامايكي يعرفون أنفسهم بوصفهم رستفاريون.

النفوذ الصهيوني فى أثيوبيا

ولا يسعنا أن نغفل الدور الصهيوني في مسألة التصعيد الأخيرة، فأثيوبيا تعتبر أوثق حلفاء إسرائيل في إفريقيا، والنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري والتقني الصهيوني في أثيوبيا أكبر مما يظن فيه الحياد والنزاهة، ولا يقول متقول إن علاقات مصر بإسرائيل أقوي من علاقاتها بأثيوبيا وإسرائيل تحتاج مصر أكثر من أثيوبيا ولن تجازف بعلاقاتها مع مصر من أجل عيون زيناوي، فإسرائيل تعتبر مصر والمصريين هم الخطر الأكبر علي الكيان الصهيوني، وأن السلام الفاتر القائم بينهما، من الممكن جدا أن يزول بتغيير الأوضاع السياسية المصرية، والذي قد يكون أقرب مما يتصور الكثيرون.

يهود أثيوبيا يدعون إسرائيل لاستقدامهم

وكالة هورنا - اليوم السابع - دعت طائفة يهود أثيوبيا الفلاشمورا، مجددا ، الحكومة الإسرائيلية لاستقدامهم، وفاءً لوعودها السابقة على حد قولهم.

وأعلن رئيس جمعية بيت إسرائيل يهود أثيوبيا سيساى برهان للصحفيين أننا نعانى هنا وليس لدينا شىء وقد توفى منا ٣٠٠ شخص خلال السنة الماضية بسبب الأمراض وسوء التغذية.

وأضاف أننا نعانى من السل وغيرها من الأمراض، بسبب سوء التغذية ولا نجد عملا، موضحا أن طائفته تعد ألف عنصر فى أديس أبابا وهناك أعداد كبيرة أخرى فى غوندار فى شمال البلاد وأوضح برهان وهو يعتمر الكيبا اليهودية أن البرلمان الإسرائيلى منحنا إمكانية الذهاب إلى إسرائيل لكن ذلك لم يحدث إن العائلات مشتتة ونحن نملأ الاستمارات بلا نتيجة ويقول أعضاء طائفة الفلاشمورا إن لديهم أقارب فى إسرائيل وإن معظمهم فى انتظار تأشيرة منذ خمس سنوات، وأنهم تركوا كل شىء واتوا إلى العاصمة الأثيوبية للاقتراب من سفارة إسرائيل، وأكدوا أن الدوائر القنصلية طلبت منهم ملء استمارات مرارا دون نتيجة وقد نظمت إسرائيل خلال الثمانينيات والتسعينيات عمليتى ترحيل إلى إسرائيل واستقدمت ٣٥ ألف يهودى أثيوبى، ووعدت تل أبيب سنة ٢٠٠٥ بأن يكون كافة الفلاشمورا، طائفة اليهود الأثيوبيين الذين أرغموا فى القرن التاسع عشر على اعتناق المسيحية، قد هاجروا إلى إسرائيل قبل نهاية ٢٠٠٧.

وأثارت العمليتان أملاً كبيراً لدى العديد من الأثيوبيين اليهود فانتقلوا إلى أديس أبابا بدون أى ضمان وفى فبراير ٢٠٠٧ حددت وزارة الداخلية الإسرائيلية معايير جديدة لعمليات الترحيل تحد من فرص الهجرة.

المؤامرات الإسرائيلية على الأراضي الأثيوبية

تبقى المؤامرات بالنسبة للدولة العبرية، كما الأوكسجين بالنسبة للكائن الحي، فمن مؤامرة أرض الميعاد، ذلك الوعد الذي بطل لاهوتياً منذ ألفي عام، وصولاً لآخر الدسائس الإسرائيلية في القارة الأفريقية، لا تستنكف إسرائيل عن أن تزرع الأحقاد وتبذر العداوات لماذا الحديث عن إسرائيل وأفريقيا الآن؟.

في غمرة مأساة غزة، لم يلتفت الكثير من المراقبين للشأن الإسرائيلي إلى ما يجري هناك وبخاصة على الأراضي الأثيوبية وكانت تصريحات الخبير العسكري والاستراتيجي الأمريكي مارك برترامب عبر شبكة سكاي نيوز الأمريكية هي مفجر الصاعقة الأخيرة ومعروف أن علاقات تل أبيب بغالبية العواصم الأفريقية المؤثرة قد شهدت نمواً واطراداً بالغين منذ بدايات عام ٢٠٠٣، أي في وقت مواكب للغزو الأمريكي للعراق، لاسيما أنها قد نجحت في تقديم ذاتها على أنها الجسر والقنطرة للتقارب مع واشنطن عاصمة القوة العظمى المنفردة بمقدرات العالم والمهيمنة عليه.

والثابت أن اختراق الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وفي مقدمتها الاستخبارات الخارجية الموساد، أمر ليس بجديد، غير أن الحديث والمثير هو ملامح الانتشار العسكري الذي يجري هناك على قدم وساق

مما يعود بنا إلى تصريحات برترامب قبل بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية"في غزة بساعات قليلة كان الرجل يؤكد أن إسرائيل قامت بإعادة إحلال وتجديد ومن ثم تطوير لعدد من قواعدها الحربية في عدد من الدول الأفريقية التي تربطها معها صداقات متعددة الأطراف في إطار علاقاتها حول العالم وفي أثيوبيا حيث نصبت إسرائيل قاعدة صواريخ حديثة في مواجهة القاهرة والرياض، لأنها تخشى أن تتلقى ضربة عسكرية من هذين البلدين، هذا في الوقت الذي ترتبط فيه إسرائيل بمعاهدة سلام مع مصر، ولا توجد بينها وبين السعودية صراعات مباشرة، بل على العكس فالرياض هي صاحب أحدث مبادرة للسلام مع إسرائيل أما عن العتاد الحربي الذي نصب هناك، فعبارة عن ثلاث بطاريات صواريخ تقليدية إضافة إلى بطارية صواريخ من طراز أريحا القادرة على حمل رؤوس نووية، وكلها صناعة أمريكية، وصاروخ أريحا الباليستي والذي كانت الولايات المتحدة قد صممته ليناسب الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو باعتباره صاروخاً ميدانياً ذا قوة مزدوجة وقادراً على حمل رأس تقليدي أو نووي.

ولعل التساؤل الواجب التوقف أمامه قبل المضي قدماً في تحليل النوايا الإسرائيلية تجاه الأمن القومي العربي هو هل الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا مرشح للمزيد من الانتشار الخبيث في الجسد

الأسمر البريء؟ الجواب الخطير نعم، ذلك بأن الفقر الذي يدق الآن وبقوة أبواب العالم لاسيما في ظل الأزمة المالية الخانقة كان شديد الوطأة، ولا يزال وسيظل لسنوات مقبلة على غالبية الدول الأفريقية، ولهذا وجدت أثيوبيا في مقدمة نحو ١٠٠ دولة نامية حول العالم والأولى في إفريقيا التي تضطر إلى تأجير أراضيها الزراعية لاستغلالها صناعياً من قبل دول أخرى، وقد جاء قرار الحكومة الأثيوبية بتأجير أراضيها الزراعية للمستثمرين الأجانب نتيجة لفشل تطوير قطاعها الزراعي.

على أن الأمر في حال أثيوبيا يتجاوز فكرة تأجير الأراضي، إذ يكشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو مؤلف كتاب حروب مصادر الثروة مؤخراً عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء في الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل.

وقال كيلو في مقال مطول نشرته صحيفة راندي ديلي ميل الجنوب إفريقية إن الأجندة الإسرائيلية خلال اللقاء احتوت على ملفات عدة أهمها إقامة مشاريع مشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا وفي مقدمتها إنشاء أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر.

وكشف الكاتب أيضاً عن وعد إسرائيلي للحكومة الأثيوبية بمعونة مالية تفوق المائتي مليون دولار، بالإضافة الى معدات حربية وأسلحة ثقيلة وعدد من طائرات إف ـ ١٦ الأمريكية لتساعدها في حربها ضد الصومال.

لماذا توجه إسرائيل صواريخها الحربية الى مصر والسعودية على نحو خاص؟.

السؤال وفي شطره الأول على الأقل، وجهه سام روبتس مقدم البرنامج على قناة سكاي نيوز الأمريكية للخبير الأمريكي مارك برترامب، الذي برر الأمر بأن مصر والسعودية هما أقوى دولتين في المنطقة العربية، وتستطيعان جر قطار بقية الدول العربية وتوجيهها، كما ربط ذلك بأن التيار الديني الإسرائيلي أصبح المتحكم في إسرائيل وسياستها بشكل واضح، وبخاصة بعد أن خرجت في السنوات الخمس الماضية جماعات متشددة تشير إلى أن موعد نهاية العالم ونهاية إسرائيل قد اقترب، ولا بد أن تفترس إسرائيل أعداءها قبل أن يفترسوها هم، ولذلك لجأت إسرائيل إلى تطوير ترسانتها الحربية، وقامت بإنشاء قواعد صواريخ فى دول تدعمها لوجستياً.

وحال نحّينا المملكة العربية السعودية جانباً على أهمية دورها في ترابط وتماسك منظومة الأمن القومي العربي، تبقى مصر في مواجهة

المخططات الإسرائيلية التي ترى في مصر الدولة العربية والقومية الواجب إضعافها دائماً، كونها الدولة الأبرز من دول الطوق القادرة على مجابهتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

ما الذى تريده إسرائيل من مصر؟

بكل تأكيد وتحديد، تريد إبعاد مصر عن أي ملف وكل ملف عربي أو إسلامي، من خلال إلهائها في مسألة تمثل الجناح الثاني للأمن القومي المصري، أي مياه النيل، بعد محاولاتها المستميتة لضرب الوحدة الوطنية بين أقباط مصر ومسلميها، وفشلها اليوم وغداً وإلى الأبد في هذا السياق.

ولا ينسى المرء الدور الذي لعبته إسرائيل مع دول حوض النيل لنقض المعاهدة الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل، الأمر الذي يأتي في إطار الاستراتيجية الإسرائيلية التي ترى أن حصر المعركة مع العرب في الجبهة الحدودية الضيقة لا يخدم إسرائيل لأسباب كثيرة، ولذلك لا بد من توسيع هذه الجبهة خصوصاً نحو ما يسمى دول المحيط العربي.

والشاهد هو أن كل ما يهم إسرائيل على هامش اختراقها لإفريقيا هو ألا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً، لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ في تقديم مساعداتها العسكرية الى جميع حكام أثيوبيا، بمن فيهم الماركسي منجستو هيلا ماريام وكانت لإسرائيل قواعد عسكرية

في الجزر الإرتيرية التي استأجرتها من أثيوبيا يوم كانت إرتيريا جزءاً من أثيوبيا، وأنشأت فيها هذه القواعد بعد زيارة دايان الى أثيوبيا عام ١٩٦٥، وفي ٩/١١ من العام نفسه قام حاييم بارليف بزيارة سرية الى أثيوبيا ويبقى الإشارة إلى أن إسرائيل لا تلعب بمفردها في دول حوض النيل، وإنما بتنسيق مع الشريك الأمريكي الذي يوفر لتل أبيب كل سبل التأثير في دول مثل أثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونغو، وذلك بهدف إبقاء مصر في حالة توتر دائم وانشغال مستمر،مما يصرف جهودها في توحيد الصف العربي ودعمه.

انتبهت مصر منذ فجر التاريخ لأهمية نهر النيل باعتباره شريان الحياة فارتاد علماؤها وباحثوها ومهندسوها أعالي النهر لاكتشاف منابعه كما وضعوا مخططات ضبط مياهه في فهم تام لمفهوم التحديد الطبيعي والسياسي والقانوني، لحوض النهر ومازالت مصر تعطي العلاقة الاستراتيجية، الأوضاع الجيو سياسية لحوض النهر اهتماما خاصا ومتميزا لعلاقتها بدوله لقد أولت مصر اعتبارات التعاون مع هذه الدول بهدف استمرار تدفق مياه النهر نحو أراضيها باعتبار أن مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النهر التي تعتمد علي مياهه بنسبة٩٥%، وأنها تعاني حاليا من فقر مائي وأن المستقبل القريب ينبيء بشح مائي في ظل ثبات الموارد المائية الحالية برغم زيادة عدد

السكان وتعاظم خطط التنمية .

لذا أقدمت مصر عن وعي لإبداء روح التعاون من خلال إنشاء أو المساعدة في إنشاء مشروعات هندسية مائية علي مناطق متعددة من حوض النهر. وعلي سبيل المثال أقامت سد أوين في أوغندا وسد جبل الأولياء في السودان ثم تنازلت عنه لصالح السودان بعد إنشاء السد العالي، وكذلك سدود سنار ـ سد خشم القرية ـ سد مروة بالسودان، كما أن مصر لا تعترض علي أية مشروعات يتقدم بها دول حوض النهر طالما أنها تحقق صالح هذه الدول ولا تهدد أمن مصر المائي ـ لقد تخطت مصر ذلك وقامت بإنشاء العديد من من مشروعات التعاون في مجالات الكهرباء واستصلاح الأراضي وحفر آبار مياه الشرب وبعض مشروعات متعددة لأغراض التنمية والتعليم والصحة. ولم تترك مناسبة للمساندة السياسية للنظم الشرعية في دول الحوض ألا وبذلت جهدها الداعم والمؤيد.

<u>الدور المصرى في مبادرة حوض النيل</u>

منذ بداية التعاون الإقليمي في ستينيات القرن العشرين ومصر تشارك في جميع أنشطته وآلياته وتحث بقية دول حوض النيل على الانضمام إليها وتعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة في الوقت الذي كانت فيه بقية دول حوض نهر النيل رافضة أو مترددة

obeikandl.com

في البداية في المشاركة في آليات وأنشطة هذا التعاون الإقليمي حتى وصل هذا التعاون إلى مرحلة متميزة عندما انضمت جميع دول حوض النيل إلى الآلية الجديدة السارية حالياً وهي مبادرة دول حوض النيل وهي الآلية التي تعتبر خطوة كبيرة ومثمرة على طريق التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل وبعد تعديل فترة عمل تجمع التيكونيل في ديسمبر ١٩٩٨، اقترحت مصر إنشاء آلية جديدة تضم دول حوض النيل جميعاً بما فيها أثيوبيا وكينيا وتشمل وضع إستراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، تبدأ بعمل دراسات لبعض المشروعات التي تقوم على مبدأ الفائدة للجميع ثم تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ وقد قامت مبادرة حوض النيل علي تقسيم الحوض إلي حوضين فرعيين رئيسيين، الأول هو حوض النيل الشرقي ويشمل مصر والسودان وأثيوبيا، والثاني هو حوض نيل البحيرات الاستوائية ويشمل الكونغو ورواندا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا ومصر والسودان. ويقع تحت الأحواض الفرعية مجموعة من المشروعات هي :

أ) مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائية، ويهدف إلي :

ترشيد استخدام المياه في الزراعة ـ الربط الكهربائي- تنمية الثروة السمكية في بحيرة ألبرت ـ مقاومة نبات ورد النيل في نهر كاجيرا ـ

تنمية حوض نهر كاجيرا الذي تشترك فيه كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا ـ إدارة أحواض أنهار سيو ـ كالابا ـ مالاكيسي التي تقع بين أوغندا وكينيا ـ إنشاء وحدة لتنسيق المشروعات .

ب) مشروع النيل الشرقي، ويهدف إلي : تطوير نموذج رياضي تخطيطي للنيل الشرقي لتقييم تأثير المشروعات التنموية ذات الفائدة المتبادلة سلباً وإيجاباً ـ دراسات المصادر المائية المتكاملة والمتعددة الأغراض لحوض نهر البارو ـ أكوبو ـ مشروع إدارة الفيضان والإنذار المبكر ـ مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائي ـ تنمية مشروع الري والصرف ـ إدارة الأحواض العليا للهضبة الأثيوبية ـ إقامة المكتب الإقليمي لمشروعات النيل الشرقي .

أما مشروعات الرؤية المشتركة والتي تشارك فيها جميع دول الحوض فقد تم الاتفاق علي المشروعات الآتية منها مع إقامة مكتب إقليمي للتنسيق بين دول الحوض.

الإدارة البيئية المحلية العابرة لحدود دول حوض النيل فى السودان ـ التبادل الإقليمي للطاقة فى تنزانيا ـ الاستخدام الكفء لمياه الري فى كينيا ـ المشاركة في عائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أوغندا ـ إدارة وتخطيط المصادر المائية وبناء نظام لدعم اتخاذ القرارفى أثيوبيا ـ التدريب التطبيقي فى مصر ـ الإعلام والتنسيق بين المشروعات فى

أوغندا ويمكن تقسيم الدور المصري في مبادرة حوض النيل إلى اتجاهين أساسيين هما الدور الدبلوماسي التفاوضي والدور الاقتصادي التنموي.

أولاً: الدور الدبلوماسي :يمثل الدور الدبلوماسي التفاوضي أهمية كبيرة وجزءاً مهماً في دعم مصر لمبادرة حوض النيل، حيث تتلخص الدبلوماسية المائية المصرية في النقاط التالية ـ :

ـ الاستخدام الأمثل لمياه النيل وتنمية موارده بالتعاون المستمر مع دول حوض النيل من خلال الالتزام بقواعد القانون الدولي في استخدام المياه واحترام ما تقره الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الخاصة بنهر النيل ومصالح الدول النيلية الشقيقة التي تشارك مصر في الانتفاع بمياه النهر .

ـ الزيارات المستمرة والمتواصلة لعواصم دول حوض النيل والتي تتم في سياق مبادرة دول حوض النيل وتحقق المصلحة العامة للدول العشر، حيث يدخل في برنامج المبادرة نحو عشرين مشروعاً مشتركاً لتنمية موارد النهر على مستوى الحوض ككل وعلى مستوى الأحواض الفرعية في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والبيئة والتدريب وغيرها بما يعود بالنفع المشترك على دول حوض النيل جميعها .

ـ تأكيد مصر من خلال الزيارات المستمرة على تمسكها بالمبادرة الجديدة لتنمية موارد النهر لصالح شعوبه واستعدادها لتقديم جميع الخبرات الفنية التي تهدف إلى تنفيذ مشروعات مشتركة تعود بالنفع على شعوب دول الحوض وتسهم في دعم الاستقرار والسلام الاجتماعي والتنمية الشاملة .

ـ الاجتماعات واللقاءات الدورية سواء بين دول حوض النيل العشر أو بين دول النيل الأزرق الثلاث بما يتيح الاتفاق مع رؤى ووجهات نظر مشتركة مع اجتماعات المجلس الوزاري الأفريقي للمياه وآخر تلك الاجتماعات كان في يونيو ٢٠٠٤، وكان أبرز بنود أجندة أعماله هو مناقشة التقارير الخاصة باجتماعات التجمعات الإقليمية الخمسة بأفريقيا .

ـ أن التعاون بين دول حوض النيل في ظل المبادرة هو جزء من منظومة متكاملة ومستمرة تتحقق بأسلوب منهجي وعلمي يعتمد على الرؤية المستقبلية وعلى وضع الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية .

وقد كانت لهذه الدبلوماسية المصرية أفضل النتائج خلال الفترة الأخيرة وليس أدل على ذلك سوى عرض تجربة مصر في إدارة الموارد المائية خلال المؤتمر الدولي للموارد المائية في المناطق شبه الجافة

والذي عُقد بالبرازيل في أكتوبر ٢٠٠٤، لتبادل الخبرات بين الدول في مجالات الموارد المائية والزراعية ودعم الاستثمار المشترك في تأسيس مؤسسات الأعمال في مجالات خدمات الري والزراعة، أضف إلى ذلك اختيار المبادرة الأوروبية للمياه الأفريقية، مصر لتوفير المياه النقية، وانتخاب وزير الموارد المائية والري د. محمود أبوزيد رئيساً شرفياً دائماً للمجلس العالمي للمياه بمجلس المحافظين لصندوق المياه الأفريقي وقد برز الدور المصري مؤخراً من خلال :

- المؤتمر الدوري لدول حوض النيل الأزرق؛ الذي عُقد بمدينة شرم الشيخ (يونيو ٢٠٠٤) بمشاركة وزراء الموارد المائية بمصر والسودان وأثيوبيا لاعتماد البرنامج الزمني للمشروعات المشتركة والتي تشمل حماية التربة والهضبة الحبشية من الانجراف.. وكانت خطوات التقدم خلال هذا المؤتمر دبلوماسياً هي :

- نفي وزراء دول حوض النيل الشرقي ما ترددده وسائل الإعلام حول وجود خلافات بين دول الحوض العشر نفياً قاطعاً .
- تأكيد التعاون بين دول حوض النيل الذي تجاوز مرحلة بناء الثقة بين الحكومات والمنظمات الشعبية والبرلمانية، ويتم دعمها بين الشعوب من خلال تبادل الزيارات، مع الإسراع بالبدء في تنفيذ فكرة المنتدى

البرلماني الأول لدول حوض النيل؛ جاءت فكرة عقد المنتدى البرلماني لدول حوض النيل بعد دعوة رئيس مجلس الشعب المصري دول حوض النيل في مارس ٢٠٠٤ لإنشاء هذا المنتدى لتحقيق التواصل بين الشعوب لتقوم بدور مساند لدول حوض النيل في تحقيق وتبادل الخبرات وحُسن استخدام موارد مياه نهر النيل من المنبع إلى المصب، وكانت أهم النقاط التي أكدت عليها مصر خلال المنتدى ما يلي :

ـ توضيح الجهود المبذولة من الحكومات أمام البرلمانيين وأهمية العمل لتوطيد العلاقات بين البرلمانيين والحكومات والتخفيف من حدة المشكلات التي تثار من هنا وهناك .

ـ السعي للتنسيق بين البرلمانات بعضها البعض في الوقت الذي يتم فيه مراجعة الاتفاقيات والتوصل إلى اتفاقية حاكمة وشاملة لمياه النيل تحدد وسائل استثمار مياه نهر النيل .

ثانياً: الدور الاقتصادي :

نظراً لأهمية مسألة التمويل لتنفيذ مشروعات الجدوى وعدم قدرة دول الحوض على تحمل تكاليفها فقد حرص المجلس الوزاري لدول حوض النيل على إشراك العديد من الجهات الدولية المانحة من خلال ما يعرف بالاتحاد الدولي للتعاون في حوض النيل والذي بدأ أول اجتماعاته في يونيو ٢٠٠١ بجنيف .

وقد أنيط بالإتحاد مهمة الربط بين دول حوض النيل والتجمعات الدولية فيما يتعلق بتوفير التمويل الآتي من هيئات التمويل الخاصة والعامة لدعم مشروعات إدارة وتنمية موارد المياه في النيل والمشروعات الأخرى المرتبطة بها، كذلك سيعمل الإتحاد كمنتدى للحوار الذي سيضم الدول والمانحين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

وتشير الاحتياجات إلى الحاجة إلى نحو ٢١١ مليون دولار تصرف في ثلاث اتجاهات هي :

- تنفيذ مشروع برنامج الرؤية المشتركة بتكلفة ١٢٢ مليون دولار .

- إعداد مشروع العمل العابر للحدود بتكلفة ٧٩ مليون دولار .

- إدارة برنامج مبادرة حوض النيل بتكلفة ١٠ مليون دولار .

ولتوفير الاحتياجات المالية تم الاستقرار على آليات للتمويل تهدف إلى تعظيم قدرة الدول على تنفيذ المشروعات من ناحية، ومقابلة طلبات المانحين بالمحاسبة والشفافية من ناحية ثانية، وإيجاد إدارة فعالة للتمويل من ناحية ثالثة .وقد أسفرت الجهود الجماعية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية المانحة عن آلية جديدة للتعاون وذلك بإقرار

obeikandi.com

مستويين من مقترحات المشروعات :

١- المستوى الجماعي للتعاون : وتم إجمالها في سبعة مشروعات هي: الوصول إلى الاستخدام الأمثل للمياه في الأغراض الزراعية، إدارة وتخطيط الموارد المائية، وضع خطط للتدريب التطبيقي، تبادل الطاقة الهيدرومائية، إنشاء إطار بيئي استراتيجي لضمان التنمية المستديمة لحوض نهر النيل، تنمية الإمكانيات التجارية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الانتفاع المشترك وتقدر التكلفة الكلية لدراسات جدوى هذه المشروعات بنحو ١٢٢ مليون دولار ومن أهم المشروعات التي تمت على المستوى الجماعي هي :

أ) مشروع النموذج الرياضي لحساب كميات المياه :

حيث قامت مصر بالتعاون مع خبراء الهيئة الدولية للري والصرف في تنفيذ مشروع جديد لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية داخل كل دولة من دول حوض النيل، وإحداث التوازن بين الموارد المائية المتاحة بها والاستخدامات، والتعرف على المواقع المختلفة والموارد المتاحة في كل منها لتأكيد هذا الهدف وذلك بتطبيق نتائج استخدام نموذج رياضي مبتكر وجديد لأول مرة على مستوى العالم كله لحساب الموارد المائية لكل دولة على حدة، ثم دول حوض النيل كله، ومن ثم

التوصل إلى حلول عاجلة وحاسمة للمشكلات التي تواجه هذه الدول مع البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة التي تواجه شعوب هذه الدول النيلية العشر ومع تنفيذ هذا المشروع يمكن حساب كميات الموارد المائية المستقبلية بدرجة عالية من الدقة مع كيفية التنبؤ بهذه الموارد، ومن ثّم تحديد طرق التعامل مع هذه الموارد المتاحة سواء في حالة الزيادة أوفي حالة النقصان، وكذا كيفية التعامل معها بتحديد حصص كل دولة من دول حوض النيل حسب مواردها المائية واحتياجاتها الفعلية من هذه الموارد وقد قامت مصر بتقديم معونة فنية تصل إلى ١٢ مليار جنيه لتنفيذ برامج لتطوير البحيرات ومجرى النيل بالتعاون مع دول الحوض، إضافة إلى ذلك فقد طالبت مصر بما يلي :

ـ تفعيل دور التعاون الفني بين وزارات العمل في دول حوض النيل فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل والتكامل في الاستخدام داخل هذه الدول بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وبما ينعكس إيجابياً على مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

ـ ضرورة فتح آفاق لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين لإقامة مشروعات استثمارية تنموية في دول الحوض بنظام BOT مع تدعيم خطوط المواصلات وزيادة حجم التبادل التجاري .

ب) مشروع الربط الكهربائي : في مطلع عام ٢٠٠٥ قامت دول حوض النيل الشرقي بمناقشة تنفيذ مشروع الربط الكهربائي لتوليد الطاقة الكهرومائية النظيفة من المنابع الأثيوبية في السودان ومصر، وخلال مايو ٢٠٠٥ تم الانتهاء من الدراستين الخاصتين بالربط الكهربي بين السودان وأثيوبيا وبدأ بعدها خبراء الدول الثلاث في مراجعة الدراستين وعرضها على الوزراء المختصين لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

ويُعد تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي بين دول حوض النيل الشرقي خلال العشرين عاماً القادمة باعتبارها الأساس لتنفيذ مشروعات السدود ومحطات الكهرباء .

ج) مشروع غرب الدلتا :يسهم هذا المشروع في ري واستصلاح أكثر من ٣٥٠ ألف فدان جديدة بفرع جديد من النيل يمتد إلى هذه المنطقة في مصر .

٢ـ المستوى الثنائي للتعاون :أـ السودان :تندرج مشروعات التعاون المائي بين مصر والسودان تحت إطار التكامل الجديد بين البلدين، بما يحقق نتائج إيجابية في القريب العاجل وعلى المستوى البعيد لمصلحة

الشعبين وبما يعزز فرص التعاون ويشهد التعاون الفني مع السودان نشاطاً متزايداً خلال الفترة الحالية في استخدامات مياه النيل، فمنذ قيام الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل أسفر التعاون الفني عن دراسات وبحوث على طول مجرى نهر النيل في منابعه بالسودان وإعداد مشروعات مشتركة لزيادة إيراد النيل والتي ستنفذ لمصلحة الدولتين وسيكون لها عائد اقتصادي واجتماعي كبير على مصر والسودان شماله وجنوبه ومنها قناة جونجلي التي تم تنفيذ ٧٠ % منها، والتي سيؤدي استكمالها وتشغيلها إلى توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه في مرحلتها الأولى بكل دولة، وبالتالي زيادة الحصص المائية للدولتين وإقامة مشروعات تنمية اجتماعية واقتصادية بالجنوب السوداني. كما أن هناك اتفاق بين الدولتين على إقامة مشروعات لاستغلال كل دولة لنصيبها من مياه النيل بالإضافة إلى مشروعات جديدة لاستقطاب الفواقد المائية في بحر الغزال ومنطقة مشار .

وتسهم الهيئة المشتركة لنهر النيل بين البلدين في دعم مبادرة حوض النيل لخدمة جميع دول حوض النيل للتنمية واستغلال الطاقة المتاحة من نهر النيل، خاصة غير المستغلة منها في منابعه، حتى الآن لمصلحة كل دول الحوض. كما اتفقت مصر والسودان على إنشاء شركة مصرية سودانية مشتركة تهدف إلى تطوير المجرى الملاحي لنهر النيل

في البلدين سواء من خلال التطهير أو وضع العلامات الإرشادية بالإضافة إلى تطهير الصنادل وأجهزة الصيانة الملاحية من خلال الاستفادة بخبرات وإمكانيات البلدين وقد بدأت وزارة الموارد المائية والري بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في إعداد الرسومات الهندسية الخاصة بأعمال تنفيذ البنية الأساسية للري والصرف لزراعة مساحة ١٥٠ ألف فدان جديدة بولاية أعالي النيل بالسودان والتي سيتم زراعتها بالعديد من المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب والقمح والتي تنفذها الشركة الوليدة المصرية السودانية المنشأة حديثاً .ب ـ أثيوبيا :تتراوح مشروعات التعاون الثنائي بين مصر وأثيوبيا بين مشروعات استثمارية زراعية وحفر آبار جوفية في أثيوبيا والتبادل السلعي ودعم الميزان التجاري والاقتصادي للبلدين، كما تقوم مصر بتقديم التكنولوجيا الخاصة بدعم مشروعات الري والزراعة لأثيوبيا .

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ تم تأسيس أول شركة مصرية أثيوبية متخصصة لتصنيع مواسير الري والمواد العازلة برأسمال ١٠ ملايين دولار، وهو الأمر الذي يمثل مؤشراً جديداً على تنامي وتوثيق العلاقات الأخوية الطيبة بين البلدين ويشكل بداية موفقه لوجود الاستثمارات المصرية في السوق الأثيوبية .

ج - أوغندا :يشمل التعاون المصري الأوغندي جميع المجالات، وخاصة مجال إدارة وتخطيط وتنمية المصادرة المائية والمشروعات الصغيرة المرتبطة بالأمطار ونظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى المشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية الذي انعكس ايجابياً على الاقتصاد الأوغندي لأنه مشروع أعاد لنشاط صيد الأسماك بالبحيرات الاستوائية حيويته حيث يمثل تصدير الأسماك في أوغندا ثاني أهم مصدر للدخل القومي الأوغندي بعد زراعة وتصنيع وتصدير محصول البن ويتطرق التعاون المصري الأوغندي إلى إيفاد خبراء وزارة الري المصرية إلى أوغندا لبحث تطوير نظم الري المصري بمناطق شمال شرق البلاد وتدريب الكوادر الفنية والاشتراك في تحديد مواقع توليد الطاقة من مساقط المياه الصغيرة وكذا دراسات المياه الجوفية .

وما تزال الفرص قائمة لبلورة نمط للتعاون بين دول حوض النيل خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار قيام وزراء دول الحوض بالتفاوض حول صياغة إطار قانوني جديد منظم للعلاقات المائية، يقوم على

القواعد القانونية والأعراف الدولية إلى جانب الدعم والتأييد الدولي لخطوات التعاون الجماعي في المنطقة من خلال دعم المانحين الدوليين للمشروعات التنموية المائية المشتركة.

حقيقة الدور المصرى بدول حوض النيل فى الماضي والحاضر

سعت مصر منذ القدم إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل و الاتصال الدائم بدولها بالاتفاق على الأسلوب الأمثال لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي فى مياه نهر النيل و بالفعل نجحت مصر فى ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، يصل عددها إلى أكثر من ١٥ اتفاقية ، وقع بعضها أبان فترات الاستعمار و كان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر و دول الحوض.

أ- الاتفاقيات الثنائية:

١- الهضبة الأثيوبية:

هناك خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر و أثيوبيا و التي يرد من هضبتها ٨٥% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل:

١- بروتوكول روما الموقع فى ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا و إيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت ـ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

٢- إتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا و أثيوبيا، تعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني ملك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

٣- إتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا و فرنسا و إيطاليا.

و ينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق و روافده إلى مصر.

٤- إتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٩٢٥ ، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما ، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى .

٥- إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصرى ورئيس الوزراء الإثيوبى آنذاك ميليس زيناوى ، وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات المصرية الأثيوبية وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه

النيل فى النقاط التالية :

-عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها .

- احترام القوانين الدولية .

- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد .

٢-الهضبة الإستوائية : تعد المصدر الثانى لمياه النيل حيث يصل ١٥% من مياهها إلى مياه النيل وتضم ستة دول هى :كينيا ، تنزانيا ،أوغندا ، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندى و تنظم العلاقة المائية بينهم وبين مصر عدد من الاتفاقيات أهمها :

١- اتفاقية لندن الموقعة فى مايو ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا والكونغو – وهى تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووقعت بين ذات الطرفين فى ١٢ مايو ١٨٩٤ – وينص البند الثالث منها على أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى إشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم الإتفاق مع حكومة السودان .

٢- اتفاقية ١٩٢٩ وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس

الوزراء المصرى آنذاك محمد محمود وبين المندوب السامى البريطانى لويد ، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩ ومرفق بهما تقرير للجنة المياه الذى سبق إعداده فى عام ١٩٢٥. ويعتبر هذا التقرير جزءاً من هذه الإتفاقية ،وكان توقيع بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا تنزانيا حالياً وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك وأهم ما ورد فى تلك الإتفاقية :

أ-ألا تقام بغير إتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.

ب- وتنص الإتفاقية أيضاً على حق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل .

٣-إتفاقية لندن الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقاوبين بلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندى وتتعلق بإستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

٤-إتفاقية ١٩٥٣ الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا ، وهى عبارة

عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامى ١٩٤٩ و١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ،ومن أهم نقاط تلك الإتفاقية:

-أشارت الإتفاقيات المتبادلة إلى إتفاقية ١٩٢٩ وتعهدت بالإلتزام بها ونصت على أن الإتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقاً لروح إتفاقية ١٩٢٩ .

- تعهدت بريطانيا فى تلك الإتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى إضرار بمصلحة مصر.

٥- اتفاقية ١٩٩١ بين كل من مصر وأوغندا التى وقعها الرئيس مبارك والرئيس الأوغندى موسيفينى ومن بين ما ورد بها :

- أكدت أوغندا فى تلك الإتفاقية احترامها لما ورد فى إتفاقية ١٩٥٣ التى وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً بإتفاقية ١٩٢٩.

- نصت الإتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

-٣ إتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان

هناك اتفاقيتان لتنظيم العلاقة المائية بين مصر والسودان وهما :

١ـ اتفاقية ١٩٢٩ تنظم تلك الإتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الإستوائية ،كما تضمنت بنوداً تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالى فى الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصرى والمندوب البريطانى :ـ إن الحكومة المصرية شديدة الإهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه .

ـ توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥ وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق .

ـ ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر .

ـ تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل فى السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية .

٢ـ إتفاقية ١٩٥٩ وقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٩ بين

مصر والسودان ، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغيه لها ، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها :

- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً .

- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال حصته كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤.٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧.٥ مليار متر مكعب ليصل إجمالى حصة كل دولة سنوياً إلى ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان .

- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ، على أن

يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين .

- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان .

فكرة بيع الماء

من السهل نقل المياه من مكان إلى آخر أو انتقال حق استغلال المياه إلى آخرين مثل أي عقد بشأن كثير من السلع وتؤمن الدكتورة بات الخبيرة في سياسة المياه بإمكانية التجارة في المياه بتحسين الفعالية والكفاءة من خلال تخصيص المياه للاستخدام الأفضل وهو الأفضل أيضا للبيئة وترى أن هناك فائضاً في المياه على مستوى العالم ولكن المشكلة في إهدار استخدامها في كثير من المناطق، وما نحتاجه وفق بات هو المزيد من تخصيص الموارد المائية بصورة أكثر كفاءة وزيادة عدد المتخصصين الذين يُؤمنون بأن السوق يمكن أن يوفر مثل هذا النظام وأصبحت التجارة في حصص المياه من أكثر المشاريع التجارية تفضيلاً بين المستثمرين الصغار.

ويقول رونالد سافيل المياه بالفعل مصدر محدود عندما يتعلق الأمر بالاستهلاك، وأهميته للمستقبل واضحة للعيان ويضيف سافيل أن المياه سوف تصبح النفط القادم وأن شركاتها سوف تحقق مكاسب ضخمة من التجارة فيها كما هو الحال مع شركات النفط، ولهذا قرر سافيل شراء

أسهم في صناديق الاستثمار المشترك للمياه ورغم قدرة السوق على تخصيص الموارد بكفاءة استناداً على قاعدة العرض والطلب إلا أن هذا الأمر يصعب مع مورد المياه الذي يعد مصدراً حيوياً للبشرية.

يصعب مقارنة المياه بالنفط، فالعالم قد يستطيع العيش دون النفط، ولكنه يستحيل العيش دون مياه وفي النهاية نخلص إلى أن المياه سلعة عامة ومن أساسيات الحياة، وأنها في كثير من الأحيان تثير عديداً من القضايا العابرة لحدود الدولة وتعتبر الجهود السياسية العالمية المشتركة في الإدارة والحفاظ على هذا المورد النادر والذي يتعرض للتناقص بمرور الوقت هي الاستراتيجية الأفضل لمواجهة تلك الندرة والصراعات التي يمكن أن تنشأ في ظل هذه الندرة وتزايد الاستهلاك.

فور تولي الدكتور محمد نصر الدين علام وزارة الموارد المائية والري فى مصر بدأ الحديث حول خصخصة المياه في مصر، وعاد اقتراح عدد من خبراء الري للظهور من جديد بزعم وجود فاقد كبير في المياه التي تستهلك في الزراعة ويدعو إلي تركيب عدادات مياه علي كل قطعة أرض ومحاسبة الفلاح وفقا للكميات المستهلكة ويستند أصحاب هذا الاقتراح إلي أن الزراعة التي تستهلك ٨٠٪ من إجمالي حصة مياه مصر ٥.٥٥ مليار متر مكعب يمكن توفير ما يقارب ربع الكمية إذا ما تم محاسبة الفلاح الذي لا يهتم بنسبة الفاقد لأنه لا يدفع ثمنها، كما أن

هناك زراعات كثيرة يتم غمرها بكميات أكبر من احتياجاتها مما يؤدي إلي تلف محاصيل أو تقليل إنتاجيتها، كما يستند أصحاب هذا الاقتراح إلي أن حصة مصر التي حصلت علي آخر تقنين لها عام ١٩٥٩ عندما كان عدد سكان مصر لا يتجاوز ٢٠ مليون نسمة هي نفسها الحصة التي تحصل عليها الأن بعد أن تجاوزت الثمانين مليون نسمة، ولا ينتظر أن تحصل علي أية زيادة أخري نتيجة لإجماع دول حوض النيل علي اتخاذ موقف مناهض لمصر في هذا الشأن، وفشلت جميع جهود وزارة الري مع روابط مستخدمي المياه في تقليل الفاقد لعدم وجود رادع مادي وهو ما يساهم في تفاقم أزمة المياه في مصر.

وكان الاقتراح قد تمت مناقشته عام ١٨٩٩ في المؤتمر الدولي للمياه الذي عقد بالقاهرة وتراجعت عنه حكومة الجنزوري في ذلك الوقت عقب انتصار تيار الخبراء المعارض الذي اعتبر أن قيام مصر بخصخصة وبيع المياه يشكل سابقة خطيرة تحول المياه إلي سلعة تباع وتشتري وهو ما يمنح دول حوض النيل الحجة في القيام بنفس الشيء مع دول المصب مصر والسودان واستند أصحاب هذا الرأي أيضاً إلي أن دول حوض النيل تنفذ خطة استغلال موسعة تجاه مصر حيث ناقش البرلمانان الكيني والأوغندي اقتراحات ببيع المياه إلي مصر والسودان كما أن جميع دول حوض النيل تناقض الموقف المصري الداعي إلي

التوقيع علي مبادرة المياه المشتركة والتي تم تأسيس بنودها علي أساس اتفاقات ١٩٢٩ و١٩٥٩ وهي الاتفاقات التي تقنن حصتي مصر والسودان، وترفض إقامة أي مشروع مائي علي نهر النيل دون موافقة مصر ولكنها قدمت عشرات المشروعات المشتركة بين دول الحوض التي يمكنها توفير ٨٥ مليار متر مكعب توزع علي دول حوض النيل إضافة إلي إقامة مشروعات كهربائية وتنمية الموارد المائية وتنمية الطاقة وقدمت مصر عشرات المنح الخاصة بتدريب مهندسي الري في دول الحوض وإنشاء مئات الآبار للمياه الصالحة للشرب في كينيا وإنقاذ قري الصيادين في أوغندا من الغرق عبر منحة مصرية بتنظيف البحيرة من حشائش ورد النيل وهي منحة بأكثر من ٠٧ مليون جنيه مصري، ولكن دول الحوض تراوغ منذ بداية التسعينيات وترفض التوقيع علي الاتفاق علي الرغم من عدم حاجاتها لمياه نهر النيل حيث تعتمد أثيوبيا مثلا علي ٨٩٪ من احتياجاتها المائية علي الأمطار وتتساقط علي الكونغو أكبر نسبة أمطار في العالم ووفقا للقانون الدولي فإن اتفاقات المياه تورث مثلها مثل حدود ما بعد الاستعمار.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور رشدي سعيد الخبير العالمي المعروف أن مصر يمكن أن تدخل حروبا مع دول حوض النيل بسبب المياه خاصة أن إسرائيل تتحرك وفق أجندة استراتيجية معروفة هناك، فهي تحاول

الحصول علي مياه النيل بالشراء من دول الحوض واستخدام مصر والسودان ممرا مدفوع الأجر للمياه الإسرائيلية وإذا ما نجحت إسرائيل في تنفيذ مخططها فلن يكون أمام دول الحوض إلا القيام بالشيء نفسه مع مصر والسودان وأن مصر هي دولة النهر ولا وجود لها بدونه وسوف تتحول إلي صحراء قاحلة في حالة تنفيذ دول الحوض للمخططات الإسرائيلية والأمريكية خاصة توصيات المعهد الزراعي الأمريكي التي أصدرها في عام ١٩٨٦ عقب عودة بعثة وزارة الزراعة الأمريكية من أثيوبيا والتي تدعو إلي إقامة ٣٣ سدا علي الهضبة الأثيوبية التي تمد مصر ب٥٨٪ من احتياجاتها.

وقال العالم المصري إن الزراعة في مصر والعالم لم تعد مشروعا كدر للربح وكل دول العالم تقوم بدعمها بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ولا توجد طريقة لدعم الزراعة في مصر إلا بمنح المياه مجانا للفلاح وعملية خصخصة وبيع المياه سوف تقضي تماما علي عملية الزراعة في مصر وأقر سعيد بأن مصر لن تحصل علي زيادة في حصتها المائية بسبب الموقف السياسي لدول حوض النيل إضافة إلي عدم قدرة مصر التخزينية حيث لا يمكن لبحيرة ناصر وهي بنك مصر المائي استيعاب أكثر من حصتها وأوضح أن تقليل الفاقد يمكن أن يتم بتوعية الفلاح أولا ثم التخلص من ملاعب الجولف التي انتشرت في

البلاد وتستخدم كميات كثيفة من المياه إضافة إلي حمامات السباحة وزراعة الصحراء والطرق الصحراوية وإمداد المناطق السياحية بمياه النيل علي الرغم من قدرتها علي تحلية مياه البحر.

كما قال إن الحديث عن بيع المياه أمر خطير جدا لأنه يقضي علي عملية الزراعة من ناحية ويقدم نموذجا للبيع والشراء من ناحية ثانية،والبديل كما طرحه رشدي سعيد هو إقامة روضات صناعية في الصحراء لتخفيف الضغط علي الوادي وليس زراعتها ويري عدد من المراقبين أن الدعوة إلي بيع المياه في مصرالتي يقف خلفها البنك الدولي المشارك في مشروعات حوض النيل تمثل فخا استعماريا جديدا يحاول أن يضع مصر فيه بزعم تقنين استخدام المياه وتقليل الفاقد وأن الخطوة التالية ستكون حتما هي قيام دول حوض النيل بفعل نفس الشيء مع دولتي المصب مصر والسودان وكان الدكتور رشدي سعيد قد حذر من إدخال أي طرف دولي في مشروعات النيل لأنه طرف يحقق مصالح سياسية لصالح إسرائيل وأمريكا ويشكل دعماً لمطالب دول الحوض المخالفة للقوانين الدولية وبدأ البنك العمل في المشروعات مع وزارة محمود أبو زيد الذي وجهت له انتقادات موسعة في هذا الشأن .